INDEX POLLS.DE

مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات
Index Center for Polls & Analyzes
جهد بحثي واستطلاعي دائم للرأي العام العربي في ألمانيا

وقائع المؤتمر الدولي الأول

تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي

برلين: ألمانيا 29 و 30 مارس 2019

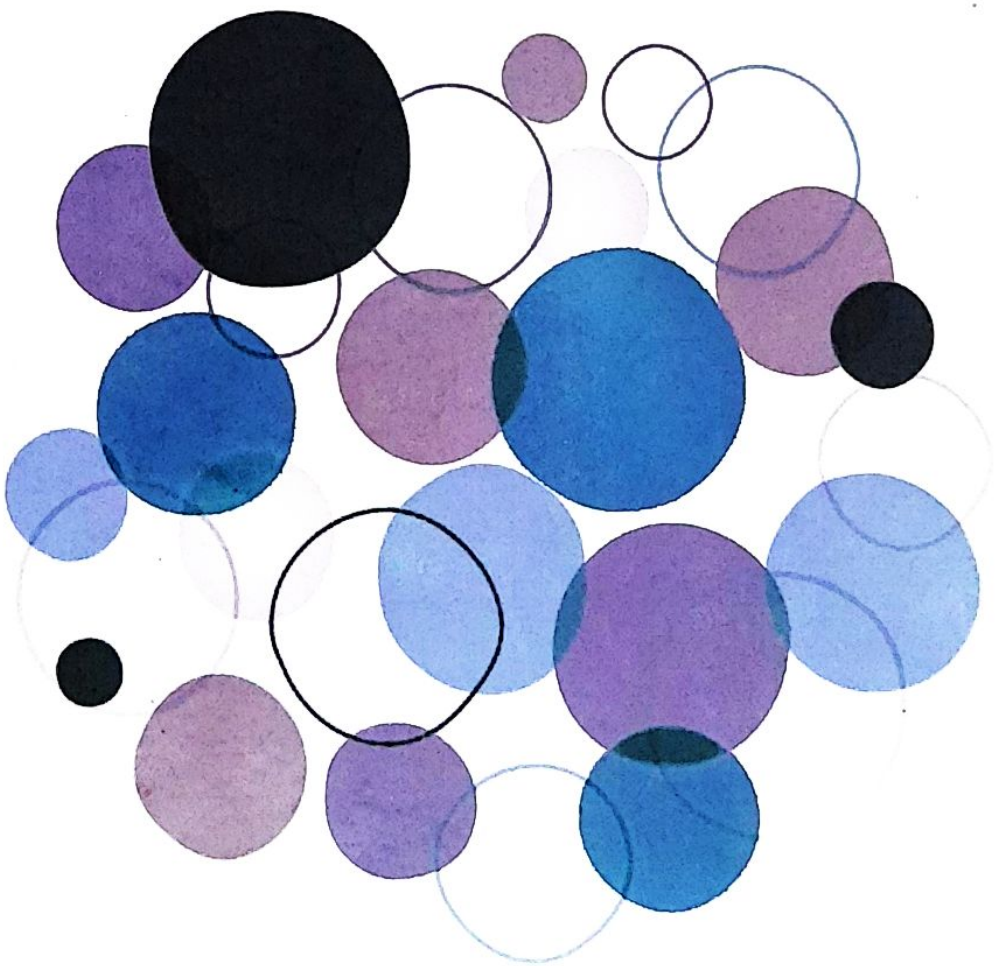

وقائق المؤتمر الدولي الأول

تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي الواقع والمأمول

برلين؛ ألمانيا، 29-30 مارس 2019

تقييم جودة اوعية النشر العلمي في العالم العربي

الواقع والمأمول

وقائع المؤتمر الدولي الأول

مركز مؤشر للإستطلاع والتحليلات

برلين / ألمانيا

2019

INDEX POLLS
مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات
Index Center for Polls & Analyzes
Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

بالتعاون مع:

JASRNB

zAMOs
Zeitschrift für Afro-Maghrebstudien

International Journal Economic Studies

D.A.C

المؤتمر الدولي الأول

The First International Academic Conference

تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي

Evaluation of the Quality of Scientific Publishing Vessels in Arab Countries

برلين؛ ألمانيا 29 و 30 مارس 2019

@indexpolls
@indexpolls
contact@indexpolls.de
مؤشر مؤسر للاستطلاع والتحليلات
http://indexpolls.de
Berlin 10315 , Gensinger Str: 112, Germany

Indexpolls.de
برلين / ألمانيا

المحتويات

الرقم	المتدخلين	عنوان المداخلة	الانتماء
1	د. عماد محمد فرحان	النشر العلمي في العراق- المشكلات والصعوبات والحلول.	كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة، العراق
2	د. الدوكالي مفتاح علي الطرشاني	صعوبات النشر العلمي في الجامعات الليبية. دراسة تقويمية: جامعة الزيتونة انموذجاً.	كلية الدراسات العليا بجامعة الزيتونة/ ليبيا
3	د.توفيق العمراني	معايير الجودة في البحث والنشر العلمي في العالم العربي.	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين/ المغرب
4	د. عمرة مهديد د. علاوة هوام	معضلة الانتاج العلمي في الوطن العربي؛ الحوائل والعقبات	جامعة الجزائر 3 جامعة باتنة1
5	د. شريف هنية د.مصطفاوي عايدة	حماية المصنفات الرقمية كآلية لدعم النشر الالكتروني للمجلات العلمية	جامعة لونيسي علي -البليدة 2-الجزائر
6	د. سالي اسامه عبد الواحد شحاته	نموذج مقترح لتقييم جودة تصميم مواقع النشر العلمي العربي	جامعة الملك فيصل
7	د. محمد البويسفي	منهجية البحث والنشر في الدراسات الإسلامية: الواقع والتحديات	وزارة التربية؛ المغرب.
8	د. ادريس الكاميري	تحديات النشر العلمي الالكتروني الجامعي في العالم العربي.	جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

Indexpolls.de
برلين/ ألمانيا

9	د. بادي سوهام د. مقداد سعودي	النشر العلمي الإلكتروني و دوره في ترسيخ الثقافة المعلوماتية لدى المجتمع الأكاديمي.	جامعة العربي التبسي- تبسة؛ الجزائر.
10	د. عبد القادر بودربالة د. بو سجرة ليليا	أوعية النشر والمسؤولية الأخلاقية في الوطن العربي رهانات "المبادئ والأداء".	جامعة رقلة. المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام، الجزائر
11	د. مولاي حليمة	تطور معايير التقييم العلمي للمنشورات العلمية الاكاديمية بالجزائر،الجودة والعوائق.	المركز الوطني للانثربولوجيا الاجتماعية والثقافية، الجزائر.
12	أ.د نورالدين دخان د. إسماعيل زروقة	جهود الجامعة الجزائرية في محاربة اوعية النشر العلمي غير الجادة.	جامعة المسيلة؛ الجزائر
13	د. نور الدين فلاك	معوقات البحث العلمي في الجزائر.	جامعة المسيلة، الجزائر
14	د. ريزان جلال احمد	النشر العلمي الالكتروني للمجلات العلمية والتقنيات المعاصرة.	الكلية التربوية المفتوحة، العراق.
15	د. بيمان جلال احمد	المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي.	جامعة بغداد، العراق.
16	د. جمال حامد رشيد	المفاهيم النظرية لجودة النشر العلمي في الدول العربية	جامعة بغداد، العراق
17	أ. سحنوني محمد	النشر العلمي بين المحفزات والجودة في الوطن العربي.	جامعة الجزائر 03

معوقات البحث العلمي في الجزائر

د. نور الدين فلاك
جامعة مُحَمَّد بوضياف بالمسيلة .الجزائر

جاءت هذه الورقة البحثية لأجل طرح الإشكالية التالية : كيف أثرت تلك التحديات والمعوقات في مجالات البحث العلمي في الجزائر على الإنتاج المعرفي والعلمي وما هي أهم الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة ذلك ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية البحثية نتناول المحاور التالية :

المحور الأول : تشريح دقيق لواقع البحث العلمي في الجزائر

المحور الثاني : مؤشرات البحث العلمي في الجزائر

المحور الثالث : معوقات البحث العلمي الجامعي في الجزائر وآليات النهوض .

مقدمة :

يعتبر البحث العلمي من أهم وابرز الوظائف في مجال التعليم العالي ، وهذا باعتباره الوسيلة الأمثل من اجل تحقيق التقدم العلمي والفكري والاقتصادي والاجتماعي والحضاري للمجتمعات ، وعلى الرغم من محاولات وجهود الدولة الجزائرية الاهتمام الملفت لتطوير المنظومة التعليمية الجامعية من خلال تزويد الهيئات الجامعية بكل الوسائل المادية وتوظيف الطاقات البشرية إلا أن ميدان البحث العلمي خاصة الأكاديمي بقي مجالا مستعصيا على الوصاية أن تجد له الحلول المناسبة لأجل بعثه من جديد وتوفير كافة الوسائل المادية وغير المادية للباحثين والأكاديميين في شتى العلوم والمجالات البحثية بغية إحداث تلك القفزة النوعية في مجال البحث العلمي .

من هذا المنطلق تهدف هذه المساهمة العلمية إلى رصد - بشكل مركز - واقع البحث العلمي الجامعي في الجزائر ، وتوضيح المعوقات والعراقيل التي تحول

دون نسج روابط مثمرة وهادفة بين الأبحاث الجامعية وقطاعات التنمية العمومية والخاصة .

المحور الأول : تشريح دقيق لواقع البحث العلمي في الجزائر

1- تطور البحث العلمي في الجزائر :

بعد الاستقلال كانت الجزائر أمام تحديات كبيرة اجتماعية واقتصادية غيبت الاهتمام بالبحث العلمي ولم يكن من أولويات الدولة الجديدة نظرا للوضع المتأزم ، وظل الحال على ما هو عليه الى غاية بداية الـ عينيات التي شهدت ميلاد سياسة البحث العلمي والتطور التكنولو عي وذلك بإنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1971م وذلك من خلال الورقة التي قدمتها الجزائر إلى ندوة الأمم المتحدة والمتعلقة بتطبيق العلم والتكنولوجيا في ميادين التنمية .

-عرفت سنة 1973 إنشاء المجلس المؤقت للبحث العلمي ،وتلاه إنشاء المنظمة الوطنية للبحث العلمي في سنة 1974والتي حلت في عام 1983وتعزز لأول مرة البحث العلمي في الجزائر بهيكل جديد سنة 1984وهومحافظة البحث العلمي والتقني التي أنشأت لأول مرة لجنة التنسيق بين القطاعات والتي كانت مهمتها ربط البحث العلمي بالقطاعات الاقتصادية والصناعية .

-أجريت عدة تعديلات على تلك الهياكل البحثية إلى أن تم في الأخير تأسيس المحافظة السامية للبحث العلمي وأيضا وحدات البحث ملحقة بالجامعات الوطني ، وتلك المحافظة كانت تحت وصاية رئاسة الجمهورية سنة 1986والتي كان من أدوارها الأساسية [1] :

- ترقية الطاقات المتجددة .
- ترقية وتنشيط وتنسيق البحث بين مختلف القطاعات .

إن هذه المحافظة وبالرغم من كل نقائصها فقد أدّت مهامها بصفة جيّدة ، وبذلك تطور قطاع البحث وأصبح مكسبا لا نقاش فيه ، فقد تبنّت خلال

[1] عبدالكريم ،بن عراب ،أهمية استقرار المنظومة الجزائرية للبحث العلمي في تحقيق التنمية الإنسانية ،جامعة قسنطينة LABECOM.الجزائر ،ص8

الفترة بين (1986 و 1989) 460 مشروع بحث بلغ فيها معدّل عدد الباحثين 2700 باحث[1].

- وبحلول معالم النظام العلمي الجديد واقتصاد السوق الديمقراطية حولت المحافظة السامية الى وزارة منتدبة للبحث والتكنولوجيا في عام 1990 ، وفي سنة 1992اسندت مهامها الى كتابة الدولة التابعة إلى وزارة التعليم العالي .

-وفي سنة 2000 أنه وعياً من الدولة الجزائرية بضرورة تعزيز صلاحيات الهيئات المكلفة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي – قصد ضمان الشروط اللازمة لإنجاح تنفيذ مجمل التدابير التي جاء بها البرنامج- أقدمت الجزائر في منتصف عام 2000 على إنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي والتي أسندت لها المهام التالية[2]:

-إعداد السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، وفقاً لأهداف وأحكام القانون98 11 وتنفيذها بالتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية ، عمومية كانت أو خاصة.

-دراسة واقتراح وتنفيذ الترتيبات التي من شأنها تسيير الاستعمال الأمثل للوسائل الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

-التكفل بالتنسيق بين القطاعات فيما يخص نشاطات البحث وانجاز البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على مستوى جميع مؤسسات وهيئات البحث.

-إعداد ميزانية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و توزيع التمويلات.

-القيام بمراقبة و متابعة التمويلات لهياكل ووحدات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي.

-ترقية عمليات تثمين نتائج البحث العلمي.

-إعداد تقرير سنوي يتضمن حصيلة وآفاق نشاطات البحث العلمي وتقديمه إلى المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني.

---

[1] مشحوق ابتسام ،العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير النتاج العلمي بالجزائر ،ص ص108-.109

[2] المرسوم التنفيذي رقم 11-1998 المتعلق بوجيه البرنامج الخماسي للبحث العلمي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الجزائر .

-تقديم تقرير سنوي للبرلمان حول نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يتضمن على الخصوص مستوى إنجاز الأهداف المسطرة ، الحصيلة المالية ، الآفاق والميزانية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

- منذ سنة 1993 والى غاية 1998تكفلت وزارة التعليم العالي بالبحث العلمي ، فتغيرت بذلك فلسفة البحث العلمي تماما إذ لم يعد برمجة البحث يعتمد على مفهوم "فوارة الماء "أو من الأسفل إلى الأعلى حيث يحدد القائمون بالبحث محاور لمواضيع البحث ويقترحونها على الهيئات العليا بغرض المصادقة عليها لتصبح **برنامج البحث الوطني** ، ولا تملك هذه الطريقه الانسجام أو التماسك المطلوب لمثل هذه البرامج ، وقد صححت هذه الوضعية بطريقة "المظلة "أي من الأعلى إلى الأسفل حيث يتم أولا تحديد أهداف البحث بمسايرة الواقع الاقتصادي والاجتماعي ثم بثها وتوزيعها على شكل محاور ومواضيع يتكفل بها القائمون على عملية البحث [1] .

- في سنة 1998 وبمرسوم وزاري يحدد توجيه البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وضعت الوزارة برنامج لمدة خمس سنوات حيث ترتفع فيه النسبة المخصصة للبحث العلمي من 0.2% سنة 1997 إلى 1%سنة 2000من ناتج الدخل الخام [2] ، هذا ما ممكن من رصد مبالغ مالية ضخمة لقطاع البحث العلمي ، حيث اعتمدت الوزارة في عام 1999 نظام إنشاء المخابر البحثية حيث صدر مرسوم تنفيذي يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وتسييره ،حيث يتكون المخبر من مجموعة فرق بحث [3] .

- هذا وفيما يتعلق بالجانب الهيكلي / المؤسساتي ، يلاحظ بأن البحث العلمي في الجزائر انتظم -عبر سيرورته التاريخية -وفق عدة صيغ مثل :المجلس

---

[1] وقائع اليوم الدراسي حول واقع البحث العلمي في الجزائر 1996 الأكاديمية الجامعية ، قسنطينة الجزائر .

[2] المرسوم التنفيذي رقم 11-1998 المتعلق بوجيه البرنامج الخماسي للبحث العلمي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الجزائر .

[3] المرسوم التنفيذي رقم 244-1999 المتعلق بقواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وتسييره ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الجزائر

الوطني العلمي للبحث العلمي سنة 1973 المنظمة الوطنية للبحث العلمي سنة 1974 ، مراكز البحوث العلمية كمركز العلوم وتكنولوجية الذرة مركز البحث في الفلاحة والمصادر الطبيعية ، مركز البحث في الدراسات العمرانية ، مركز البحث في العلوم الاجتماع[1].

وهكذا ، فإنه ضمن هذا الإطار القانوني والهيكلي تحرك فعل البحث العلمي في الجزائر في طموح ليؤدي الدور المحوري المنتظر منه في المشروع التنموي للمجتمع ، ودفع ديناميكية التنمية العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية ، وهذا ضمن إستراتيجية يتم فيها الأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات منها[2] :

1- اختيار وتحديد الموضوعات ذات الأولوية في المشروع التنموي على المستوى الوطني.

2- وضع معايير علمية ومنهجية أكثر دقة وص ا رمة لقبول مشاريع البحث ومتابعة إنجازها.

3- الانفتاح أكثر على المؤسسات الاقتصادية ، والبحث عن مصادر أخرى ، غير تلك المقدمة من طرف الدولة ، لتمويل البحث العلمي .

4- الاهتمام أكثر بدراسة المتغيرات الإقليمية ، والدولية ، وانعكاساتها على الوضع المجتمعي الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر ، ونخص بالذكر في هذا الإطار ، ظاهرة العولمة ، الخوصصة ، ثورة الاتصالات ، والتقدم العلمي والتكنولوجي[3].

5- توجيه النشاط البحثي ،ولاسيما نشاط المختبرات العلمية ، بما يتفق ومتطلبات التنمية في المجالات المختلفة والمتعددة.

---

[1] محمد العربي ، ولد خليفة ، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية ،مساهمة في تحليل وتقييم نظام التربية والتكوين والبحث العلمي . ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1989 ،ص ص254-259-206.

[2] مقال لحرش موسى ، ملاحظات حول البحث العلمي الجامعي في الجزائر ،ص4

[3] صالح فيلالي : ملاحظة عامة حول سياسات) ديمقراطية التعليم ، البحث العلمي والجزأرة مجلة الباحث الاجتماعي ، العدد 5 جامعة منتوري ، قسنطينة جانفي 2004 ،ص81.

6 - خدمة المجتمع من خلال تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين الجامعيين على الإبداع والابتكار في أبحاثهم

- في الفترة التي تلت سنة 1998تاكدت أكثر أولوية البحث العلمي في سياسة الدولة الجزائرية والتي وضعت له كل الوسائل والميكانزمات والتدابير من اجل ترقيته والنهوض به [1].

-ولقد تم تأكيد هذا المسعى بالقانون رقم 99-5 المؤرخ في 04 أفريل 1999المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي ، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 244-99 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 المتضمن قواعد إنشاء المخابر البحثية ، بهده صدر قانون 08-05 المكمل والمتمم للقانون التوجيهي والمؤرخ في الفترة الخماسية الممتدة من 2008-2012ووضع أهداف طموحة بتوفير الموارد المادية والمالية والبشرية ولتحقيق ذلك شدد القانون على ضرورة القيام بعدة إجراءات جديدة من شأنها تطوير نشاطات البحث العلمي ومنها الاهتمام بالموارد البشرية في البحث العلمي مع توفير الوسائل المادية والتنظيمية المساعدة على ذلك ومنها رفع ميزانية البحث العلمي ثلاثة أضعاف ووضع إستراتيجية للتعاون في هذا المجال [2].

-لقد حدد القانون التوجيهي رقم 15-21 المبادئ الأساسية والقواعد العامة التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر وهي على النحو التالي [3]:

*ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بما في ذلك البحث الجامعي .

*تدعيم القواعد العامة والتكنولوجيا للبلاد.

---

[1] عبد المجيد بن نعيمة ،التعاون الجزائري الخارجي في مجال البحث العلمي ،جامعة وهران ،ص17 على الموقع : http//www.swissinfo.ch/ar/detail/c.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 15-21 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1473الموافق ل30ديسمبر 2015يتضمن القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، الجريدة الرسمية ،العدد 71 ،ص7.

[3] المرجع نفسه.

*فهم التحولات التي يعرفها المجتمع بغرض تحديد وتحليل الأنظمة والمعايير والقيم والظواهر التي تتحكم فيها .

*تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي التطوير التكنولوجي وتطويرهما .

*ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى وتحفيز وتثمين نتائج البحث.

*دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

*تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من اجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

نستخلص مما سبق أن هناك إرادة واضحة من اجل تطوير البحث العلمي في الجزائر ، بالمقابل لا يمكن تجاهل التقلبات التي تميزت بها منظومة البحث العلمي من وصاية لأخرى ،مع العلم أن كثرة المؤسسات والهياكل تؤدي إلى كثرة الصلاحيات وتعقيداتها وتداخلها في كثير من الأحيان ، وبالتالي هل هذه الوضعية تمكن من إنتاج علمي قادر على توفير الإضافة الحقيقية والمأمولة للدولة الجزائرية ؟

المحور الثاني : مؤشرات البحث العلمي في الجزائر

بهدف توصيف وتقييم الوضع الحالي لفاعلية البحث العلمي في الجزائر لابد من الاستعانة بمجموعة من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال والمقصود هنا هي تلك المدخلات والتي تعنى بالموارد المادية والمالية والبشرية والمخرجات والمتمثلة أساسا في عنصر الأداء .

1- مدخلات البحث العلمي في الجزائر :

تتمثل في مؤسسات البحث العلمي والموارد البشرية مثل عدد الباحثين العاملين في البحث ، وكذا المؤشرات المالية المرتبطة بالإنفاق على البحث العلمي ونسبته من الناتج المحلي الجمالي .فكلما زادت نسبة هذه المؤشرات كلما زادت نسبة مساهمتها في توليد مخرجات تعزز تنافسية عالية ونوعية من شأنها أن ترفع بمستوى البحث العلمي وتطويره.

أ-مؤسسات البحث العلمي في الجزائر :

عدد المؤسسات الجامعية ارتفع من 35 مؤسسة سنة 2000 إلى 56 مؤسسة سنة 2004 ليصل عام 2009 إلى 62 مؤسسة جامعية بين جامعات ومراكز جامعية ومدارس وطنية عليا ثم ارتفع سنة 2011 إلى 84 مؤسسة منا 36 جامعة 10مراكز جامعية و16 مدرسة عليا و5 مدارس عليا للأساتذة 10مدارس تحضيرية ، أما فيما يخص المخطط الخماسي 2010-2014 فقد سطر عدة برامج في توسيع الهياكل المادية ، وكان أهم ما جسد منه زيادة في عدد المؤسسات الجامعية والذي وصل إلى 97 مؤسسة جامعية [1] .

والآن تضم الشبكة الجامعية 106 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية على مستوى التراب الوطني تضم 50جامعة 13 مركزا جامعيا 20مدرسة وطنية عليا 10مدارس عليا 11مدارس عليا للأساتذة ملحقتين جامعيتين [2] .

- وباعتبار المخابر إحدى الوسائل المستحدثة من اجل تطوير عملية البحث العلمي في الجزائر فقد ارتفع عددها من1297مخبرا بحثيا سنة 2013الى 1324مخبرا سنة 2015 بما في ذلك مخابر البحث المشتركة ومخابر بحث مشاركة والتت جندت في مجموعها 27584استاذ باحث وطالب دكتوراه [3] .

ب- الموارد البشرية العاملة في مجال المعرفة :

من اجل تحقيق أهداف البحث العلمي في الجزائر أوصى المشرع الجزائري بضرورة رفع عدد العاملين في مجال البحث بما يتماشى ومتطلبات المرحلة والبرامج المسطرة سنويا والمصادق عليها ، وقد قدر عدد العاملين في هذا المجال سنة 1998 ب3275باحثا أي ما يعادل 116 باحث لكل مليون نسمة

---

[1] موقع وزارة التعليم العلي والبحث العلمي :http//www.mesrs.dz.

[2] المرجع السابق.

[3] المجلس الشعبي الوطني التقرير التمهيدي عن مشروع القانون التوجيهي حول لبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .على الموقع الالكتروني :
http//www.apn.dz/AR/textes-de la lois-ar

في حين ارتفع عدد الباحثين إلى 8000 سنة 2000لتصل إلى ما يقارب 11319باحث في نهاية 2007اي ما يقارب 170باحث لكل مليون نسمة .[1]
وصل عدد الباحثين في سنة 2014الى حوالي 29183 باحث بين أساتذة باحثين وباحثين دائمين يتكون هذا العدد من 26607اساتذة يمارسون نشاط البحث من مجموع 51229استاذ و2576باحثين دائمين منهم 1468 أستاذ باحث تابع لوزارة التعليم العالي و1108 باحث خارج قطاع التعليم العلي [2] .

ج- الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي :

تتطلب البحث العلمي تخصيص ميزانية من اجل القيام بالأبحاث والدراسات المتخصصة واقتناء الأجهزة والوسائل اللازمة ودفع مرتبات الباحثين ، وبالتالي فان نجاح البحث العلمي وتطويره في أي دولة في العلم متوقف على حجم الموارد المالية التي تسخرها تلك الدولة لهذا القطاع الحساس والمهم وكيفية ترشيد تلك الموارد .

إذا أخذنا الجزائر فان مقدار ميزانية البحث العلمي إلى الناتج الخام الإجمالي قبل سنة 1998سجلت أدنى المستويات واستمر الحال إلى سنة 1999حيث أقرت المادة 21 من القانون التوجيهي رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام من 0.2%سنة 1997 إلى 1%سنة 2000.وذلك بعد إنشاء الصندوق الوطني لتطوير البحث التكنولوجي ،كما اتخذت تدابير أخرى كالحوافز الضريبية بالنسبة للشركات التي تمارس نشاطات بحثية ، وإزالة الضريبة على القيمة المضافة لشراء المعدات و الأجهزة العلمية [3] .

كما استفاد هذا القطاع من تلك المخصصات المالية استفاد من برامج هامة تابعة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004والذي منح القسم المتعلق بالبحث العلمي أهمية قصوى حيث رصد له ما قيمته 12.38مليار دينار ، وأما

---

[1] موقع وزارة التعليم العالي ،مرجع سبق ذكره

[2] لامية حروش محمد طوالبية ، البحث العلمي والتطوير في الجزائر الواقع ومستلزمات التطوير ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 19 جانفي 2018. ،ص39.

[3] المرجع السابق ،ص40

في برنامج التنمية الخماسي 2010-2014خصص له ما قيمته 100مليار دينار جزائري [1].

على الرغم من تلك المخصصات المالية العالية المرصودة للبحث العلمي في الجزائر إلا أنها تبقى قليلة وغير كافية ، فنسبة 1%لا تستجيب للمعايير العالمية حيث أن المعدل العام الدولي بلغ 3% ، وأما في بعض الدول مثل سنغافورا وكوريا الجنوبية فيتراوح ما بين 4%4.3% ، كما أن الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي تعاني من التسيير البيروقراطي للإدارة التي تأخذ أكثر من 60% من الميزانية المخصصة للبحث العلمي .

2- مخرجات البحث العلمي على التنمية الوطنية :

بتضمن هذا العنصر من الدراسة النظر في النتائج المنتظرة من تلك العملية التي رصدت لها الطاقات البشرية والموارد المالية والمتمثلة أساسا في تلك المنشورات العلمية والبحثية ومدى قدرتها على إعطاء الإضافة الحقيقة للتنمية الوطنية في شتى المجالات خاصة الاجتماعية والاقتصادية .

أ- عملية النشر العلمي على المستوى الدولي :

المنشورات العلمية الدولية أصبحت تحتل حيزا كبيرا من الاهتمام الدولي وعاملا أساسيا في التصنيف العالمي للجامعات ، كما أن مسالة تمويل قطاع البحث العلمي على المستوى الدولي يعتمد بالدرجة الأولى على عدد المنشورات الدولية التي يقوم بها الباحثون أو المجموعات البحثية [2] ، وهو ما جعل الجامعات والمراكز البحثية الدولية تسارع إلى نشر نتائج أبحاثها العلمية عبر أوعية النشر المحكمة والتي تلتزم بالمعايير العلمية الرصينة كالدوريات العلمية المتخصصة أو كتب أعمال المؤتمرات الدولية من اجل التبادل المعرفي والعلمي بين مختلف الدوريات لتستمر بذلك تلك الأبحاث وتتكامل

[1] المرجع نفسه ص40

[2] إسماعيل محمد صادق ،البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي ، كيف نهضوا ولماذا تراجعنا ،دار الكتب المصرية ،القاهرة ،2014 ،ص80.

المكتبات والمراكز الأكاديمية للمعلومات التي تولي اهتماما خاصا للدوريات العلمية في مختلف المجالات[1].

*الجزائر في هذا المجال وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الباحثين على غرار الدول العربية الأخرى إلا أن أداء هذا المؤشر يبقى ضعيفا وهو ما يفسر قلة الإنتاج العلمي البحثي ، فبالنسبة للجزائر من حيث النشر في المجلات الدولية تحتل المرتبة التاسعة عربيا في إنتاج المنشورات العلمية بعد مصر والسعودية وتونس المغرب والأردن .

-بلغ عدد المنشورات الدولية 25000في ديسمبر 2012 تم إحصاء 2578من المنشورات في فترة البرنامج الخماسي الأول من 1998-2002 و10834في فترة برنامج الخماسي الثاني من 2008-2012 .

*النسبة الكبيرة من تلك المنشورات العلمية الدولية كانت في المجالات العلمية مقارنة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية ،وذلك راجع بالأساس إلى لغة تلك المنشورات الدولية التي تعتمد اللغتين الانجليزية والفرنسية في كثير من التخصصات العلمية والتكنولوجية يقابله اللغة العربية بالنسبة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية والأدبية.

* يبقى عامل جودة البحث العلمي من الناحية العلمية واللغوية من أهم عوائق زيادة معدلات النشر في الدوريات العالمية المتخصصة .

*في مجال التعاون الدولي في مجال البحث العلمي فقد طور باحثون جزائريون شركات علمية مع باحثين من 140 دولة 55% أوربية 10%من أمريكا اللاتينية ، 2.5%تونس والمغرب ، وقد بلغ حجم المنشورات العلمية لتلك الشركات 10912منشور علمي دولي ما يمثل 57.3% من إجمالي المنشورات ، 7889عمل بحث كان بشراكة فرنسية أي بمعدل 41.5% من

[1] محمد رمضان حسنين ،النشر الدولي وعودة الثقة للبحث العلمي المصري ، منظمة المجتمع العلمي العربي ، ملتقى العلماء والأطباء والمهندسون العرب ،12-10-2015.انظر على الموقع الالكتروني : http//www.arsco.org/detailed/e366a2f9-aaca-28FOCC4275C1.

إجمالي المنشورات ، الباحثين الأمريكيين 553 أي ما نسبته 2.9% من إجمالي المنشورات العلمية .[1]

المحور الثالث: معوقات البحث العلمي الجامعي في الجزائر وآليات النهوض .

1- معوقات البحث العلمي في الجزائر

مما لاشك فيه أنه توجد معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي الجامعي في الجزائر ترتبط بنواحي عديدة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- حيلولة البنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية عموما دون إنتاج المعرفة العلمية ، والتي كثيرا ما ارتبطت(المعرفة العلمية) في الذهنية الجزائرية بدور حاسم للخبرة الأجنبية واستصغار الكفاءات العلمية الوطني القادرة على إنتاج الإضافة العلمية اللازمة إذا ما أتيحت لها الفرصة وقدم لها الدعم اللازم مثلما هو عليه الشأن في باقي الدول المتقدة في هذا المجال .

2- عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم لمسيرة البحث العلمي ليتم التقيد بها إداريا وعلميا[2].

3- ضعف الإنفاق على البحث العلمي كما بيّنا سابقا ، وهو ما يساهم في تقديرنا في ضعف مستواه ، وقلته ، وعدم إسهامه في التنمية ، فضلا عن هجرة العلماء إلى الدول المتقدمة ، وهذه مشكلة أطلق عليها الباحثين" نزيف المخ البشري" ، أو" هجرة الكفاءات.. "

4-ضعف العلاقة بين الجامعة وقطاعات التنمية الأخرى" الصناعة ، الفلاحة [3] ويظهر ذلك من خلال الانطباع الموجود في الجامعة بأن المؤسسات

---

[1] لامية حروش مرجع سابق ،ص42

[2] علي سموك ،:إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الإستراتيجية في التنمية البشرية من -أجل مقارنة سوسيو اقتصادية مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ، جامعة ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،-10-09مارس 2004.ص ص . 268-267

[3] صالح فيلالي: ملاحظة عامة حول سياسات(ديمقراطية التعليم ، البحث العلمي والجزأرة) ، مرجع سابق ، ص

الصناعية وغيرها لا تثق كثيرا في الأبحاث الجامعية ، بل وغير مقتنعة بفائدتها ، في الوقت الذي يشعر فيه المسؤولون ورجال الأعمال في القطاع الصناعي وغيره بأن الجامعات لا تهتم بإجراء بحوث تطبيقية تعالج الإنتاج أو تحل مشكلات عملية.

5-ضعف قاعدة المعلومات في المراكز البحثية والمختبرات العلمية بالمقارنة إلى نظيراتها في الدول التي تشهد تقدما علميا.

6- الأجواء العامة والخاصة للباحثين المقيدة لكل ما يقتضيه البحث والمعرفة والتفكير في الحقيقة ، من حرية أكاديمية ومسؤولية علمية ترتقب من الجامعه تجاه محيطها..

7- عدم التكفل(العملي) بالأبحاث العلمية المتميزة في مختلف المجالات ، وبشكل كامل في إطار أوعية النشر المتخصصة والطباعة.

8- القصور النوعي في مؤسسات التعلم العلي في الجزائر حيث لازالت مؤسسات استهلاكية للمعرفة فقط التي ينتجها الآخرون ، وهذا راجع لانخفاض نسبة المشتغلين بميدان البحث العلمي إلى أعضاء هيئة التدريس حيث ترتكز غالبية البحوث العلمية لدى من يرغبون في الترقي إلى الدرجات العلى لاستيفاء شرط الترقية ن ثم يتوقف لدى الكثير من الأعضاء لدى هيئة التدريس بعد وصولهم إلى مرتبة الأستاذية في الوقت التي تمثل فيه هذه الرتبة قمة العطاء العلمي الجاد وليس التوقف .

9- على الرغم من ارتفاع معدلات استقطاب الجامعة الجزائرية للدكاترة ومستويات الماجستير إلا أن ذلك لم ينعكس إيجابا على المجهودات الوطنية الموجهة نحو البحث العلمي الوطني ومنه على المردود التنموي الوطني ،ويرجع ذلك بالأساس إلى أن تلك المشاريع البحثية لم تكن تطبيقية أي لم تراعي الواقع الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي الجزائري ، وقد يرجع أيضا إلى أن الجهات البحثية لم تقم بالتخطيط المسبق لتلك البحوث التي يقوم بها الباحثون الاكادميون بما يلبي الحاجات التنموية الاقتصادية ويطور النتاج الوطني أو يبحث عن حلول لمشاكل قائمة ، وبذلك فان البحوث العلمية

المنتجة بعيدة عن تلبية حاجات الصناعة والزراعة مما يصعب أو يستحيل تطبيقها أو الاستفادة منها [1].

10- العدد القليل من نتائج البحوث العلمية خاصة المنجزة في إطار ثنائي مشترك يبقى حبيس الرفوف والأدراج لعدم متابعة وتثمين نتائج تلك البحوث العلمية وضعف توظيفها في قطاعات التنمية بما يعود على الفائدة على المجتمع والدولة تحقيقا للتنمية المستدامة التي رفعت شعارها الدولة الجزائرية من اجل تحقيق النمو الاقتصادي الوطني والبحث عن الاقتصاد البدل خارج المحروقات .

2- الآليات الجدية للنهوض بالبحث العلمي في الجزائر:

لأجل النهوض بواقع البحث العلمي في الجزائر ومسايرته للتطور الهائل الذي شهدته الوحدات الدولية في هذا المجال لابد على صناع القرار في الدولة الجزائرية القيام بمجموعة من الإصلاحات الفعلية والجذرية التي كانت منتهجة والتي التي تحتاج إلى تعديلات ضرورية من خلال :

- توفير البيئة التمكينية اللازمة للبحث العلمي وتطويره وخاصة إذا علمنا أن البحث العلمي هو أهم الأولويات التي تصارع عليها الدول المتقدمة ، لأن التقدم والتنافسية الدولية أصبحت تعتمد بشكل رئيسي على مخرجات البحث العلمي المنتج فكلما نجحت الدولة الجزائرية في توفير متطلباته كماما حصدت نتائج أفضل وأحسن ، ومن تلك الإجراءات

* إطلاق الحريات العامة في الجامعات ، وتوفير موارد مالية مستدامة

* القياس المتواصل لحالات البيئة التمكينية ومعرفة مختلف أبعادها وعناصرها لأجل توفير بيئة تمكينية وإرفاقها بالحاجيات التي تضع لبرنامجها إمكانية التحقيق والإنجاز.

-ضرورة ربط الأبحاث العلمية بانشغالات المجتمع ومتطلباته في شتى القطاعات الحيوية الصناعية والزراعية والخدماتية والحكومية من خلال :

[1] نصيرة قريشي ،إشكالية البحث العلمي ومخرجات التعليم العالي في الجزائر ، مداخلة ألقيت في ملتقى وطني حول دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التمنية المستدامة في الجزائر ، الجزائر جامعة الشلف ،16-04-2013

* المسح الشامل للمشكلات المجتمعية وضرورة إيجاد الحلول المناسبة لها بما يخدم برامج التطوير والتنمية الشاملة

* ضرورة وجود التنسيق بين الجامعة والمحيط الخارجي الاقتصادي والاجتماعي خاصة مع وضع آليات الشراكة المناسبة بين الإنتاج البحثي العلمي الأكاديمي النوعي لحل الكثير من المشكلات التي تواجه التنمية المستدامة بكل أبعادها ومستوياتها .

* ضرورة توعية أصحاب القطاع الخاص بأهمية البحث العلمي والاستفادة من مخرجاته التي تعطي دفعا قويا إذا ما أحسن استغلال تلك البحوث العلمية المتخصصة في تطوير الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية وفي حل المشكلات المختلفه ، بالمقابل سيسهم ذلك القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي المنتج.

* توظيف المعرفة العلمية النوعية في قضايا التنمية ، وذلك عن طريق استغلال مخرجات البحوث العلمية المتخصصة وتوظيفها لأجل خدمة المواطن ، وها الأمر تسعى إليه معظم الشراكات الكبرى في العالم من أجل تطوير قدراتها وطاقاتها الإنتاجية والتنافسية ، هنا يفرض -في هذا السياق- على الجامعة أن تسعى إلى تطوير نفسها وتحقيق التقدم والرقي العلمي والمعرفي عن طريق ربط علاقاتها مع الإنتاج الخدماتي والسلعي والمعرفي والخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية والربط المستمر مع الحاجات والتطبيقات العملية للتنمية بمختلف أبعادها والتطوير المستمر للتعليم والتأهيل والتدريب.

- استقطاب الأدمغة المهاجرة إلى الخارج ومحاولة بناء الثقة بينهم وبين أوطانهم عن طريق توفير التسهيلات الضرورية من أجل إقامة استثمارات علمية مشتركة بين أولئك الخبراء والباحثين المغتربين والمؤسسات الجامعية وحتى القطاع العام والخاص الجزائري

- كذلك لابد من النظر إلى مسألة المرتبات التي يتقاضاها الباحث الجزائري خاصة إذا ما قورن ببقية الباحثين على الأقل في الدول أقل منا دخلا ،فنظام الأجور لا يلقي بالا للإنتاج العلمي للباحث الجزائري والذي هو أساس قياس كفاءة أداء المنظومة الجامعية ، مما يعني أن الإنتاج العلمي لابد أن يوضع

على رأس قائمة تحديد حجم الإعانات الحكومية المالية للمؤسسة الجامعية ، وان يعتمد كمعيار أساسي لاحتساب أجر الأستاذ والباحث الجزائري

* ربط أجرة الأستاذ ومردوديته بمقدار الانجازات العلمية وليس بتدرجه الوظيفي ، وهو ما ينعكس على الترقية النوعية والكمية للبحث العلمي المنتج في الجامعة الجزائرية.

* ضرورة وضع إجراءات جديدة فيما يخص لآلية توظيف أعضاء هيئة التدريس في التعلم العالي والبحث العلمي من خلال اعتماد معايير تتعلق بالحصاد المعرفي والبحثي والطاقات المتوفرة والمتجددة من اجل أعطاء الإضافة الحقيقية والنوعية للبحث العلمي الجاد والمنتج خدمة للجامع وللمجتمع .

خاتمة :

يبقى البحث العلمي في الجزائر وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي توليها الحكومة الجزائرية لهذا المجال الحساس ،الذي أصبح الآن وأكثر من أي وقت مضى يشكل تحديا هاما وبارزا بالنسبة لها ،كيف لا وهو الذي يزودها بمختلف الأبحاث العلمية التطبيقية المتخصصة التي تساعد في قضايا التنمية المستدامة بمختلف أبعادها ومستوياتها ، إلا أن الواقع الآن يبن -مما لا يدع مجالا للشك- أن الدولة الجزائرية وعلى الرغم من التحفيزات التي تقدمها من أجل تطوير البحث العامي في شتى التخصصات إلا أن الميزانية المخصصة لهذا القطاع الحيوي تبقى متواضعة جدا خاصة إذا ما قورنت بالدول الأخرى التي تخصص نسبة كبيرة من ميزانيتها لذلك القطاع لأنها تدرك ما له من دور في زيادة النمو اقتصادي والتماسك الاجتماعي والرقي الحضاري لتلك المجتمعات ،إذا لا بد من إعادة النظر في رؤية صناع القرار لمسألة البحث العلمي المنتج ،من خلال وضع تشريعات جديدة لقطاع البحث العلمي في الجزائر تتواكب مع نظيراتها في الدول المتقدمة ،واستغلال تلك البحوث العلمية التطبيقية المهمة وزيادة ربط قطاع التعليم العالي بالسوق الاقتصادية على شكل شراكة حقيقية تتيح من جهة فرص للجامعة في مسألة التمويل بالموارد المالية المهمة للباحث ولتلك الأبحاث التطبيقية المنتجة ،كما توفر لقطاعات الاقتصادية والاجتماعية مجموعة من الخطط والاستراتيجيات في

مختلف القطاعات لأجل النهوض بتلك القطاعات لتصبح أكثر تنافسية وإنتاجية في السوق الوطنية والدولية ،لأنه كلما اتسعت الفجوة بين الدولة والبحث العلمي وأرباب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فان مسألة التنمية المستدامة والمراهنة عليها تبقى مجرد شعارات لا توفر تقدما ولا ازدهارا ولا تنمية للفرد ولا للمجتمع ولا للدولة الجزائرية الباحثة عن مجالات جديدة للاقتصاد البديل خارج قطاع المحروقات..فالفكرة الأساسية هي وضع قطاع البحث العلمي في الجزائر من أهم الأولويات الوطنية من أجل النهوض بقطاع التعليم العالي ليصبح قطاعا منتجا ومساهما بفعالية في التنمية المستدامة. .